معهد البحوث الصناعية... من مركز مدمّر الى أهم المعاهد محلياً وعالمياً

د. بسّام الضّرّن
مركزٌ طليعي ومشاريع مستقبليّة متعددة

يتحدث الدكتور بسّام الفرن، مدير عام معهد البحوث الصناعية، بكثير من الفرح والفخر عن مسيرة المعهد الذي انطلق من الصفر تقريباً، وبات واحداً من أهّم مراكز الأبحاث الصناعية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، عبر استراتيجية وضعها ونفّذها خلال فترة زمنية قصيرة، من دون أي تمويل رسمي وخاص. نشاطات المعهد تتعدّد من مراقبة المواد المستوردة والتأكّد من مدى مطابقتها للمواصفات اللبنانية الإلزامية الى اطلاق مراكز متخصصة تقدم خدمات متنوعّة تساعد الصناعي لتطوير عمله وأفكاره وأدائه...وصولاً الى مزيد من الخطط المستقبليّة الرائدة في هذا المضمار. الدكتور بسّام الفرّن، واحدٌ من القلائل العاملين في الحقل العام، المؤمنين بطبيعة عملهم وبالقدرات والإمكانات التي يمتلكون والتي تخولهم تقديم الأفضل والأحسن للمؤسسات التي يترأسون والتي تخدم القطاع الخاص والمواطن اللبناني على حد سواء، وهو نجح في ذلك بإمكانات وقدرات مالية شبه معدومة. يعوّض عنها ايمان قوي بطاقات الشباب اللبناني وقدراته، كما بعلاقات داخلية وخارجية وخطط عمل متطورة ومتقدمة...اسهمت في انجاح المعهد، كان انقاضاً فتحول واحة علم ومعرفة وخبرة وابداع.

■ تمكّنتم من الانتقال بمعهد البحوث الصناعية من حال الى أخرى، من واقع مدمّر الى آخر قادر على القيام بواجباته ونقل تجربته الناجحة الى الخارج... ما هي الإستراتيجية التي اعتمدتموها في قصّة النجاح هذه؟

- تأسس المعهد في العام ١٩٥٢، وكان بذلك أوّل مركز أبحاث في المنطقة العربية ككل حتى في قسم كبير من دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو تمكّن من القيام بأعمال ونشاطات مميّزة خلال السنوات العشر الأولى لإنطلاقته.

الحرب اللبنانية دمّرت المعهد تماماً، وتحوّل مركزه الى تجمّع ومقر لعدد من الميلشيات، نظراً لموقعه المميّز بالقرب من فندق الريفيرا.

حين تسلّمت منصبي، كان المعهد في حال مأساوية، حيث لم يتعد عدد الموظفين فيه العشرة، نصفهم كان قد بلغ السن القانوني، وهو كان يفتقد الى التجهيزات ونشاطاته مجمّدة كليًا. ولإستمراريته كانت الدولة تُساهم بتسديد نصف رواتب الموظفين.

في العام ١٩٩٨، تسلّمت ادارة المعهد ووضعت استراتيجية يتمّ تنفيذها على ثلاث سنوات تقوم على المبادىء الآتية:

- زيادة عدد الموظفين الى نحو ٤٠ موظفاً وتدريبهم واخضاعهم لدورات مكثّفة، كما الإستعانة بموظفين لبنانيين في الخارج يمتلكون طاقات وامكانات عدّة... هكذا تمكّنا من الوصول الى ٤٠ موظفاً في السنة الثانية لتطبيق الإستراتيجية، وبات لدينا اليوم ١٦٠ موظفاً دائماً يتمتّعون بخبرات عالية، اضافةً الى حوالي ٥٠ استشاري يعملون معنا في حالات الدراسات والمشاريع.

- تجهيز المختبرات بآلات ومعدات متطورّة تمكّنه من القيام بالمهام الموكلة اليه، وقد تمكّنا من ذلك وبات لدينا حاليًا نحو ١٤ مختبراً معتمداً دولياً تفوق قيمتها الفعلية مبلغ الـ ٢٠ مليون دولار أميركي.

- تحقيق الإكتفاء الذاتي لتغطية تكاليف المعهد من خلال خدماته. وقد نجحنا في ذلك بحيث ان المعهد بات قادراً على احداث التوازن بين نفقاته وواراداته باستثناء جزء بسيط من التمويل نحصل عليه من خلال بروتوكولات معيّنة.

■ على ضوء النجاحات التي حققتموها، ما هي أهم الشهادات التي حصلتم عليها، كما المعايير المتّبعة في انشطتكم العلمية والفنية؟

- في العام ٢٠٠٤، باتت بعض مختبرات المعهد معتمدة دولياً، وهي بذلك شكلت حالة استثنائية في منطقة الشرق الأوسط في ذلك الحين.

اليوم، سبع مختبرات من أصل الـ١٤ الموجودة في المعهد معتمدة دولياً ٣٨٠ طريقة اختبار، وهي تعتبر من الأعلى في العالم.

ومنذ العام ٢٠٠٤ أيضاً نحصل على شهادة الأيزو ١٧٠٢٥ بشكل تلقائي، بعد الإطلاع على وسائل وطرق عمل المعهد. ونحن فخورون بهذا الإنجاز.

لقد تمكّنا بذلك من إعادة لبنان الى الخارطة الدولية في موضوع الشراكة والاتفاقات التي ابرمناها مع مؤسسات شبيهة وزميلة لنا في العالم (اتفاقات تعاون مع مراكز اختبار وابحاث في فرنسا وألمانيا وايطاليا).

كما دخلنا كأعضاء فاعلين في منظمات عالمية وبات لنا دورٌ فعّال جداً فيها، ونمتلك حقّ التصويت في معظمها. اننا أعضاء مثلاً في المنظمة العالمية لبحوث الحبوب والدقيق والخبز، كما اننا البلد الوحيد من خارج القارة الأوروبية الذي يحظى بعضوية اتحاد المختبرات الأوروبية، وهذا شرف كبير للمعهد وللبنان.

لقد تمكّن المعهد من احداث اختراقات ايجابية على المستوى الدولي، وبات واحداً من المعاهد الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي.

■ هل تتلقون أي دعم مالي من الدولة اللبنانية؟

- مع الأسف، لدينا مساهمة من الموازنة العامة من خلال موازنة وزارة الصناعة، لكننا لا نحصل عليها، وعلى رغم ذلك تمكّنا من الوصول الى مرحلة تحقيق الإكتفاء الذاتي مالياً، علماً اننا في حاجة الى مساهمة الدولة اللبنانية والقطاع الخاص لنتمكّن من القيام بخطوات أفضل ممّا نقوم به حاليًا.

■ هل تتعرضون لضغوط وعراقيل معيّنة خلال ممارسة دوركم في الرقابة؟

- لسنا الجهة الوحيدة المعنيّة بمراقبة السلع والمنتجات المستوردة من الخارج. اننا معنيون بمراقبة السلع التي لديها مواصفات الزامية، وذلك بالتنسيق مع ادارات الدولة المعنيّة بهذا الشأن.

لدينا مختبرات تتأكّد من مطابقة السلع المستوردة للمواصفات اللبنانية الإلزامية: مواد غذائيّة، مواد البناء، أجهزة طبيّة، ألعاب الأطفال... ونحن نقوم بذلك على أكمل وجه بالتنسيق مع باقي المؤسسات الرسميّة المعنيّة كما سبق القول.

■ ما هو الدور الذي يلعبه المعهد لتحسين أداء القطاعات الإنتاجيّة؟ وكيف يُساهم في تنمية العجلة الاقتصادية؟

- مراقبة السلع والمنتجات المستوردة والتأكّد من مطابقتها للمواصفات الإلزامية تحمي الصناعة اللبنانية من الإغراق والمضاربة، كما تحمي المستهلك اللبناني في حياته وصحته. اضافةً الى المختبرات وعملها وأدائها على المستويات المحلية والدولية، أنشأنا في المعهد مراكز تخصصية تقدّم خدمات متنوعة:

- المركز اللبناني - الأوروبي للتحديث الصناعي، الذي يقدّم خدمات للمصانع تهدف الى تطوير أدائها وعملها، كما وضع دراسات وجدوى اقتصادية ومالية وصولاً الى كيفية تقديم طلبات قروض من المصارف في مراحل معيّنة.

- المركز اللبناني للإنتاج الأنظف، وهو مركز دراسات ومركز أبحاث يُساعد الصناعيين والصناعات اللبنانية على التصنيع بشكل أنظف وتخفيض فاتورة الطاقة والتلوث وإعادة التدوير لمواد أوليّة.

- بورصة الشراكة والتعاقد من الباطن، وهو بنك معلومات أسسناه منذ حوالي ١٥ عاماً، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، يهدف الى تعريف الصناعيين على بعضهم البعض.

- منذ حوالي عامين، أطلقنا مركزاً مخصصاً للصناعات الغذائية، كما اطلقنا مركز الإبتكار والتكنولوجيا (CIT)، بتمويل مشترك مع الإتحاد الأوروبي، حيث قدّمنا من خلاله نحو ٢١ هبة لمخترعين لبنانيين، لتشجيعهم على الإختراع والإكتشاف في هذا المضمار.

■ ماذا عن علاقاتكم مع الجامعات؟

- قدّمنا مساعدات لكل الجامعات في لبنان، كما خلقنا فرص عمل للخريجين. اننا على تعاون مستمّر مع الجامعة اللبنانية خصوصاً كليّة الهندسة فيها والجامعة اليسوعيّة وباقي الجامعات، كما وقّعنا مذكرات تفاهم وتعاون مع العديد منهم في مواضيع مختلفة. كما اننا نعقد اجتماعات دوريّة لملاحقة كل جديد في هذا المجال. مع الإشارة هنا الى ان نقص التمويل يحول دون قيامنا بالعديد من النشاطات المميّزة مع الجامعات في لبنان.

■ ماذا عن مشاريعكم المستقبليّة؟

- مشاريعنا المستقبلية لا نهاية لها. سيستمرّ المعهد في التطوّر وافتتاح مختبرات جديدة قريباً، كما سيتم توسعة المقرّ من خلال تدشين مبنى جديد في العام ٢٠١٦. فخورون بما وصلنا اليه على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، بأقلّ كلفة ممكنة وبإكتفاء ذاتي قلّ نظيره. سنعمل دوماً، بفضل الشباب اللبناني الذي يشكّل القيمة المضافة لهذا البلد من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات التي يفتخر بها هذا البلد.